

معضلة الحماية الاجتماعيّة لدى العمالة غير المهيكلة بالمغرب

دراسة حالة الباعة المتجولين في مدينة تمارة

2023

معضلة الحماية الاجتماعية لدى العمالة غير المهيكلة بالمغرب

دراسة حالة الباعة المتجولين في مدينة تمارة

من إعداد

إسماعيل أيت باسو

طالب باحث في سلك الدكتوراه
في السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا
جامعة محمّد الخامس-الرباط

الحافظ النويني

دكتور في العلوم السياسيّة
والقانون الدولي
مختبر العلوم الاجتماعيّة-مينا

المحتويات

5	ملخص تنفيذي
6	مقدمة
10	الفصل الأول: استفادة الباعة المتجولين من التغطية الصحية وأنظمة التقاعد
10	1. التغطية الصحية
14	2. أنظمة التقاعد
15	الفصل الثاني: استراتيجيات الباعة المتجولين في مقاومة التحديات التي تواجههم في ضمان استمرار أنشطتهم
15	أولا. السلطة المحلية
16	ثانيا. الظروف الطبيعية
17	ثالثا. التنظيم كاستراتيجية لمواجهة التحديات
20	الفصل الثالث: تأثير المؤسسات الدولية المانحة على دينامية تمويل برامج الحماية الاجتماعية للباعة المتجولين
23	الفصل الرابع: انتقال الباعة المتجولين إلى الاقتصاد النظامي: وسيلة للحماية الاجتماعية أم لجمع الضرائب؟
27	خلاصة وتوصيات
28	قائمة المراجع

ملخص تنفيذي

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل معضلة الحماية الاجتماعية لدى الباعة المتجولين بمدينة تمارة وتفكيكها، وذلك من خلال دراسة أثر مختلف البرامج الحكومية المتصلة بها، وإلى التطرق، كذلك، لل صعوبات التي تواجههم أثناء ممارستهم لنشاطهم الاقتصادي، باستعمال المنهج الكيفي من خلال مقابلات مع الباعة المتجولين لفتح مجال أوسع أمامهم للحديث عن تجاربهم وتعميق الفهم حول تصوراتهم لبرامج الحماية الاجتماعية وذلك في إطار ما يعرفه المغرب من حركية لتعميم الحماية في المجال الاجتماعي على كل المواطنين المغاربة.

انطلقت الدراسة من استجواب الباعة المتجولين، خلال مقابلات أجريت معهم، حول الحماية الاجتماعية ومدى استفادتهم منها، وحول مختلف التحديات التي تواجههم خلال القيام بعملهم والحلول التي لجأوا إليها لضمان استقرارهم واستمرار أعمالهم. رصدت الورقة، فضلا عن ذلك، دور المؤسسات الدولية المانحة وأثارها على دينامية التمويل والشروط المفروضة والالتزامات المحددة في برامج الحماية الاجتماعية، وعمدت، كذلك، إلى تحليل آراء الباعة حول رغبتهم في الانتقال إلى اقتصاد نظامي يوفر لهم الحماية الاجتماعية.

وتخلص الدراسة إلى أنّ هؤلاء الباعة المتجولين لا يستفيدون من الخدمات الصحية وبرامج الدعم الاجتماعي كما أنّهم لم ينخرطوا بشكل كبير في ورش الحماية الاجتماعية، بحكم عدم استيعابهم للشروط التي تمّ وضعها لذلك، ما يدلّ على وجود إشكال في تطبيق هذا المشروع وتفعيله على أرض الواقع. إضافة إلى ضبابية الرؤية المستقبلية لهذه الفئة وإمكانية إدماجها في الاقتصاد النظامي من طرف مؤسسات الدولة. واقترحت الورقة مجموعة من التوصيات من أجل تجاوز هذه الإشكالية وضمان حماية اجتماعية حقيقية للباعة المتجولين.

حظي موضوع العمالة غير المهيكلة باهتمام واسع من قبل المنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية والباحثين في العلوم الاجتماعية، باعتباره ظاهرة تشهد انتشارا واسعا في البلدان التي تحتل مراتب متواضعة على سلم التنمية. وقد أشار البنك الدولي في تقريره لسنة 2022 إلى ارتفاع العمالة غير المهيكلة إلى 77% من مجموع العمالة بالمغرب، وإلى افتقارها إلى مساهمات الضمان الاجتماعي (المعاشات، مخاطر الشغل، المرض...)¹. بينما تذهب تقديرات منظمة العمل الدولية إلى بلوغها نسبة 80% على المستوى الوطني. وتشكل هذه الأرقام وفق المقاربة الاقتصادية عائقا أمام النمو الاقتصادي للبلاد في ظلّ عدم الاستفادة من العائدات الضريبية لليد العاملة، إذ تقدّر الخسائر بـ 40 مليار درهم خلال سنة 2014². وفي المقابل تعتبرها المقاربة الحقوقية مؤشرا على اتساع دائرة اللامساواة وللعدالة الاجتماعية في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبالأمن والكرامة الإنسانية³.

ويحيل مفهوم العمالة غير المهيكلة حسب منظمة العمل الدولية إلى "العمل الذي يفتقر إلى الحماية الاجتماعية والقانونية ومزايا التوظيف، ويمكن إيجاد هذه الوظائف سواء في القطاع الرسمي أو القطاع غير الرسمي أو في المنازل"⁴. ما يجعله مجالا هشا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، ولا يضمن حقوق العمال سواء على المدى القريب أو البعيد، في ظل غياب عقود عمل قانونية تضمن حقوقهم وتصور كرامتهم، كما هو الشأن بالنسبة إلى العمالة المهيكلة.

ترجع مجموعة من الدراسات هذا الوضع إلى ضعف نجاعة البرامج الموجهة لهذه الفئة لإدماجها في القطاع المهيكل، بغية ضمان تمتعها بحقوق الاستفادة من الحماية الاجتماعية التي يتم تعريفها بمجموعة من الإجراءات العامة التي تهدف إلى مواجهة هشاشة حياة الأفراد من خلال التأمين الاجتماعي، وتوفير الحماية من المخاطر والمحن مدى الحياة⁵. وذلك باعتبارها حقًا من حقوق الإنسان، كما نصّ على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 22، وفي الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة 2030.

"القضاء على الفقر بكل أشكاله"، وفي الهدف الفرعي 1.3 " العمل على المستوى القومي من أجل تنفيذ أنظمة وإجراءات الحماية الاجتماعية للجميع، بما فيها الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية"⁶. خاصة في ظلّ تنامي ظاهرة بطالة الشباب وضعف خلق فرص الشغل في المغرب، وما يترتب عنها من آثار سوسيو-اقتصادية طويلة الأمد على الشباب وأسره، تجعل العمل غير المهيكل الملاذ متاح لهذه الفئة لكسب لقمة العيش⁷.

- 1 Asif M. Islam, Dalal Moosa, and Federica Saliola. **Job Undone: Reshaping the Role of Governments toward Markets and Workers in the Middle East and North Africa**, World Bank Group, 2022. P 19.
- 2 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. مقارنة مندمجة للحد من الاقتصاد غير المنظم بالمغرب، 2021. ص 15.
- 3 المكتب الإقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية. العمل اللائق في الدول العربية: منظور المساواة بين الجنسين وحقوق العمال، 2008.
- 4 International Labour Organization. **National employment policies: A guide for workers' organisations**, 2015. P 03.
- 5 Brunori, P., & O'Reilly, M. **Social protection for development: A review of definitions**. European University Institute, Paper No 29495. Firenze, Italy, 2010. P 11
- 6 Salma Hussein. **Umbrellas for all: A guide for social protection tools and programmes**. Friedrich-Ebert-Stiftung :Middle East and North Africa, Tunisia, 2022. P 4
- 7 Ismail Ait Bassou. Why Morocco's Youth Employment Policies Continue to Fail, Arab Reform Initiative, 2022. P 4.

أما بخصوص التدبير والحكمة، فيعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن عدم كفاية منظومة الحماية الاجتماعية، وضعف المقاربة التشاركية وجهود التواصل حول التدابير المقترحة من لدن السلطات العمومية لإدماج الاقتصاد غير المنظم في القطاع النظامي، وضعف مستوى المهارات والتأهيل لدى الساكنة النشيطة في القطاع غير النظامي⁸، من بين العوائق التي تحول دون تجاوز تحديات العمالة غير المهيكلة. ويندرج الباعة المتجولون في إطار الاقتصاد غير النظامي، إذ يشغلون في الشارع بدون ترخيص وسند قانوني يحدّد حقوقهم وواجبتهم، ويحميهم من الصعوبات التي تواجههم. ممّا يؤكد حسب منظمة العمل الدولية أنّ هناك حاجة ملحة لتنظيمات قوية خاصة بالباعة المتجولين، للدخول في مفاوضات مع البلديات وتيسير التواصل مع السلطات المحلية قصد تأمين استغلالهم للأماكن العامة بشكل قانوني، لتسهيل استقرارهم، وتجاوز الصعوبات والتحديات التي تواجههم في الشارع، علاوة على تعميم استفادتهم من الحماية الاجتماعية⁹.

كشفت دراسة لوزارة الصناعة والتجارة سنة 2014 عن وجود 430 ألف بائع متجول بالمغرب، من بينهم نساء وشباب، ومعظمهم من الرجال وبمعدل أعمار يصل إلى 42 سنة، ويتراوح مدخولهم بين 4100 و4200 درهم شهرياً حسب جواب السيد الوزير رياض مزور خلال جلسة عمومية في مجلس النواب في دجنبر 2022¹⁰، ويفوق هذا المبلغ الحد الأدنى للأجور (SMIG المحدد بـ 3120 درهما (312 دولارا) في القطاع الخاص، و3500 درهما (350 دولارا) في القطاع العام¹¹، ممّا يجعل عملية إدماجهم تأخذ مسارا مختلفا عن الفئات الاجتماعية الأخرى. إذ يعانون، إضافة إلى الأمية والمستويات المتدنية من المهارات وعدم كفاية فرص التدريب، من العديد من مظاهر غياب الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، وهي أحد مكونات الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة 2030. ولعلّ الملمح الأهم لدى الباعة المتجولين، في هذا السياق، هو عدم وجود دخل قار، فضلا عن العمل لساعات أطول غير محددة، وغياب المفاوضة الجماعية وحقوق التمثيل النقابي، ممّا يجعل وضعهم في الاستخدام غامضا مادام العمل في الاقتصاد غير المنظم مستبعدا من أنظمة الضمان الاجتماعي والتشريعات المتعلقة بالسلامة والصحة والأمومة وغيرها من تشريعات حماية اليد العاملة من مخاطر الشغل¹².

تكون هذه الفئة أحيانا عرضة للتلاعب بها من طرف المترشّحين للانتخابات ومن الدوائر السياسية، بحكم وضعيتها الهشة التي تدفعها إلى تبني بعض الوعود الانتخابية، طمعا في تحسين وضعتها، أو الحصول على عمل قار يحفظ كرامتها، ويضمن مستقبلها في سوق الشغل¹³. ويمكن الإقرار بأنّ موضوع العمالة غير المهيكلة قد ظلّ موضوعا شائكا تتفاقم إشكاليته مع استمرار صعوبات الوصول إلى حلول مستدامة، تحفظ حقوق هذه الفئة في التمتع بحماية اجتماعية آمنة، وتخفف الضغوط اليومية التي تُمارس عليها. وقد ركّزت الدراسات السالفة الذكر على تقييم السياسات العمومية لإدماجها في الاقتصاد النظامي، مروراً بتقييم فشلها أو نجاح جزء مهم منها، ورصد التحديات التي تقف عائقا أمام الاعتراف بهذه الفئة كفاعل أساسي في الاقتصاد الوطني وكمساهم في دينامية التنمية، وصولاً إلى وصف أوضاعها السوسيو-اقتصادية كإلية للكشف عن سيرورات أنشطتها، ومعرفة خصائصها السكانية.

- 8 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. *المقاولة الذاتية رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المنظم*. 2021. ص 12.
- 9 International Labour Organization. *The Informal Economy and Decent Work: A Policy Resource Guide Supporting Transitions to Formality*, 2013
- 10 الجلسة العمومية للأسئلة الشفوية في مجلس النواب، جواب السيد الوزير عن إشكالية الباعة المتجولين: ابتداء من الدقيقة 1:58:00 عبر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=Upfu9pAHUyg&t=7129s&ab_channel=Parlement_ma
- 11 للمزيد المرجو الاطلاع على: "زيادة في SMIG و SMAG 2022 في المغرب"، موقع عفير للحسابات، نشر بتاريخ 14 أكتوبر 2022، وتم الاطلاع يوم: 20 غشت 2023 <https://t.ly/U4FVK>
- 12 شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND، *العمالة غير المهيكلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*، 2017، ص 9.
- 13 Messaoudi Abdelouahed. *Problématique du commerce ambulante au Maroc: Contribution à La Restructuration d'une Activité Porteuse*, Revue D'Etudes en Management et Finance D'Organisation. N°4 Décembre 2016. P 15.

تركز هذه الدراسة، بناء على ذلك، على فئة الباعة المتجولين في مدينة تمارة، لا كممارسة فحسب بل كتقافة تنطلق من الأسواق الأسبوعية لتنتقل إلى الأحياء الحضرية وشبه الحضرية. يقتني المغاربة، في ثقافتهم المحلية، مختلف احتياجاتهم من الأسواق الأسبوعية، ومع توالي السنوات وارتفاع الساكنة الحضرية بفعل الهجرة القروية، انتشرت ممارسات الباعة المتجولين في المجالات الحضرية لتلبية احتياجات الناس من المعيش اليومي بأثمان تتماشى مع مستواهم السوسيو-اقتصادي. إذ سنعتمد إلى مسالة عجز الاستراتيجيات والبرامج الحكومية على توفير الحماية الاجتماعية للباعة المتجولين في مختلف مناحي حياتهم الاجتماعية؛ لاسيما مدى توفر التغطية الصحية، وأنظمة التقاعد، وتقديم خدمات المساعدة الاجتماعية لمجابهة الهشاشة والصعوبات التي تواجههم في عملهم اليومي. خاصة وأن المغرب يراهن في النموذج التنموي الجديد، بعد إطلاق الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية على عموم المغاربة، على تأهيل الرأسمال البشري في إطار الدولة الاجتماعية. كما سنرصد، إضافة إلى ذلك، دور المؤسسات الدولية المانحة وآثارها على دينامية التمويل والشروط المفروضة والالتزامات المحددة في برامج الحماية الاجتماعية، للخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات المبنية على دراسات ميدانية وفق منهجية سوسيو-اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية السياسات العمومية في التعاطي مع إشكالات العمالة غير المهيكلة.

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الكيفي لفتح مجال أوسع أمام الباعة المتجولين للحديث عن تجاربهم وتعميق الفهم حول توجهاتهم وتصوراتهم لوضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية، ومطالبهم في الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية. وذلك من خلال إجراء 25 مقابلة نصف موجهة، بين شهري ماي ويونيو 2023، مع باعة شارع مولاي علي الشريف بمدينة تمارة الذي يحتضن الأنشطة الاقتصادية لختلف الفئات الاجتماعية (شباب، نساء، رجال) لما يزيد عن 30 سنة. والذي أصبح أحد الأماكن المفضلة لدى الساكنة لاقتناء حاجياتهم المنزلية واقتناء الملابس...الخ. وتم اختيار عينة الدراسة بشكل عشوائي وتضم مختلف الفئات العمرية من شباب ونساء ورجال. وبعد عرض إشكالية الدراسة وأهدافها عليهم، وافقوا على المشاركة في البحث ونشر أسمائهم، بما يتلاءم مع أخلاقيات البحث العلمي.

إضافة إلى ذلك تم إجراء ثلاث مقابلات مع أصحاب المصلحة والباحثين في الموضوع، وهم: السيد زهير الزمزمي¹⁴، والسيدة فاطمة أفيد¹⁵، والدكتور سعد الدين إيكمان¹⁶. أما الملاحظة الميدانية، بمدينة تمارة التي تتميز بموقعها الاستراتيجي وقربها من العاصمة الرباط -تقع على مسافة 6 كلم-، فقد مكنتنا من رصد تموقع الباعة المتجولين في شارع مولاي علي الشريف، ومسار تنقلهم بين الأحياء السكنية لبيع سلعهم، وتسجيل تراجع أعدادهم مقارنة بالأشهر القليلة الماضية، بفعل مشروع إعادة إسكان قاطني دور الصفيح الذين يشكلون جزءا مهما من الباعة المتجولين.

وتشمل الدراسة أربعة محاور أساسية تسلط الضوء على استفادة الباعة المتجولين من الضمان الاجتماعي، واستراتيجياتهم في مواجهة التحديات التي تقف عائقا أمام استدامة أنشطتهم الاقتصادية، ثم على تأثير المؤسسات المانحة في هذه الدينامية، وأفاق انتقال الباعة المتجولين إلى الاقتصاد النظامي. وأفضى البحث إلى استنتاجات الأساسية التالية:

- تذبذب انخراط الباعة المتجولين في التغطية الصحية الإجبارية بحكم الشروط الجديدة للاستهداف في مشروع تعميم الحماية الاجتماعية:

14 رئيس المجلس البلدي لمدينة تمارة (2021-2026).

15 مستشارة جماعية بالمجلس الجماعي لمدينة تمارة، وعضو المكتب الإقليمي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل لصخيرات تمارة.

16 أستاذ السوسيوولوجيا بجامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس، ورئيس المعهد متعدد التخصصات للعلوم الاجتماعية.

- مواجهة الباعة لتحديّات يومية مرتبطة بعدم استقرار الدخل بفعل عوامل الطقس، وتوتّر العلاقة مع السلطة المحليّة، وغياب إطار نقابيّ يوحد مطالبهم؛
- تركيز المؤسّسات الدوليّة المانحة على خفض النفقات العامّة للدولة على المجال الاجتماعيّ مقابل مشروطيّة مساهمة المواطنين في تمويل برامج الحماية الاجتماعيّة؛
- غياب رؤية واضحة المعالم حول الوضعيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة لمستقبل الباعة المتجوّلين في الشارع من طرف المؤسّسات الرسميّة لاحتمال إدماجهم في الاقتصاد النظاميّ.

الفصل الأول: استفادة الباعة المتجولين من التغطية الصحية وأنظمة التقاعد

1. التغطية الصحية

"تحولت إلى النظام الجديد للتغطية الصحية، لكن لم أستعمله بعد، لدي ابنة من ذوي الاحتياجات الخاصة، وابنة أخرى تعاني من مرض السرطان، اشتري لها الدواء، وأشتري الدواء أيضا لنفسني. وأقوم بإجراء التحاليل (السكر، الكلاوي....)، ولم أستفد من التعويضات عليها. لأنه ليست لدينا دراية بكيفية الاستفادة من الخدمات الجديدة."

- أمينة (64 سنة)

شهد المغرب خلال العقد الماضي تطورا في التغطية الصحية وخاصة للفئات الأكثر هشاشة، ومن بينها الباعة المتجولون. ومؤخرا، استبدل نظام راميد وهو نظام تغطية صحية، قائم على استهداف إحصائي للفئات الأكثر هشاشة، بنظام آخر، وهو التأمين الصحي الشامل. وبينما يبدو النظام الجديد أكثر عدالة وشمولا، إلا أن تفاصيل التطبيق ترسم صورة أكثر تعقيدا. وتشرح الفقرات القادمة أثر هذا التغيير على الباعة المتجولين في منطقة تمارة.

انخرط المغرب في دينامية تعزيز الحماية الاجتماعية الشاملة برؤى جديدة، عبر إطلاق الملك محمد السادس لمشروع تعميم الحماية الاجتماعية بالقصر الملكي بمدينة فاس يوم 21 أبريل سنة 2021، والذي يوفّر الحماية للطبقة العاملة ويصون حقوقها، باعتباره منعطف حاسما في مسار تحقيق التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية والمجالية. إذ يشمل في المرحلة الأولى الفلاحين وحرفيي ومهنيي الصناعات التقليدية والتجار، والمهنيين ومقدمي الخدمات المستقلين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة ولنظام المقاول الذاتي أو لنظام المحاسبة. لا يخرط الباعة المتجولون في فئة "الخدمات المستقلة"، باعتبار أنهم يشتغلون بدون أي رخص أو موافقات من الدولة أي أنهم يمارسون نشاطا بصفة غير قانونية في نظرها. وعليه، يتم توفير الحماية الاجتماعية للباعة المتجولين باعتبارهم مواطنين وليس كمهنيين في ظل غياب إطار قانوني يعترف بهم.

أما في المرحلة الثانية فسيشمل فئات أخرى، في إطار التعميم الفعلي للحماية الاجتماعية لفائدة كل المغاربة في أفق 2025، بميزانية سنوية تقدر بـ 51 مليار درهم، منها 23 مليار سنتيم سيتم تمويلها من الميزانية العامة للدولة¹⁷، والبقية عبر المساهمات في الضمان الاجتماعي. ظهر ذلك بشكل جلي من خلال إلغاء نظام راميد للتغطية الصحية، وتعويضه بنظام التغطية الصحية الإلزامية (AMO)، لجميع المواطنين، بمختلف شرائحهم الاجتماعية، واستفادة الفئات الهشة والفقيرة من الخدمات الطبية بشكل مجاني. في المقابل تم فرض مساهمة جزئية للفئات الأخرى وفق معايير سوسيو-اقتصادية محددة (عدد أفراد الأسرة، المصاريف السنوية المتعلقة بالماء والكهرباء، الممتلكات المستدامة، إلخ) -

17 "جلالة الملك يترأس حفل إطلاق مشروع تعميم الحماية الاجتماعية وتوقيع الاتفاقيات الأولى المتعلقة به"، نشر في موقع الأمانة العامة للحكومة المغربية في 14/04/2021. تم في 2023/05/12. <https://rb.gy/4f4ai>

في هذا السياق تباينت استفادة الباعة المتجولين في مدينة تمارة من خدمات التغطية الصحية الإجبارية، بداية بنظام راميد الذي كان متاحا لفئة واسعة منهم، بالنظر إلى سهولة المساطر الإدارية للتسجيل فيه، والحصول على البطاقة التي تخول الاستفادة من الخدمات الطبية المجانية في المستشفيات العمومية، بينما يتم تقديم تعويضات جزئية عن ملف العلاج والأدوية في القطاع الخاص في النظام الجديد، كما نستشف من تجارب كل من رقية وزهرة:

"كانت لدي بطاقة راميد، وأصبحت مسجلة بشكل أوتوماتيكي حاليًا في النظام الجديد. فقد قمت بتجديد النظارات وأديت عليها ثمنًا محددًا، ومع دفع ملف التعويض عليها، توصلت في حسابي البنكي بجزء من التعويضات."

- رقية (53 سنة).

"ساعدتني بطاقة راميد كثيرًا في الولوج إلى الخدمات الصحية أو التحاليل والحصول على الأدوية في المستشفى، بينما النظام الجديد يتسم بالتعقيدات الإدارية وطول مساطير التسجيل، عكس راميد؛ كما يفرض عليك تسجيل جميع أبنائك المتدرسين كشرط أساسي لقبول الملف."

- زهرة (42 سنة).

دفعت هذه العوامل المرتبطة بطول المساطر الإدارية والاحتفاظ الذي تعرفه المقاطعات الحضرية في السنة الثانية من ورش تعميم الحماية الاجتماعية، فئة من الباعة المتجولين إلى عدم التسجيل فيه، أو عدم استكمال انتقالهم من نظام راميد إلى نظام التغطية الصحية الإلزامية خاصة وأن هذه العملية تتطلب التغيب عن العمل، وليس هناك من يعوضهم عن هذه الأيام لضمان لقمة العيش من ناحية، ومن ناحية أخرى تم فرض رسوم إضافية على الأسر التي يتجاوز مؤشرها الاجتماعي والاقتصادي عتبة 18,9,3264284، كما هو محدد في القانون المنظم للأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك. وهو مؤشر مختلف عن شروط الاستفادة من نظام راميد، والذي تم تحديده وفق المجال الترابي للسكن 20، كما يوضح الجدول التالي:

- 18 المؤشر الاجتماعي والاقتصادي هو قيمة عددية تمنح للأسرة للتسجيل في السجل الاجتماعي الموحد، يتم احتسابها بناءً على المعطيات المرتبطة بظروفها الاقتصادية والاجتماعية، كما هو منصوص عليه في القانون 18، 72 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات.
- 19 المرسوم رقم 22,797، الصادر في 4 جمادى الأولى 1444 (29 نوفمبر 20) لقانون 18، 72 بتحديد عتبة نظام التامين الإجباري على المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك.
- 20 القانون رقم 00-65 المتعلق بنظام التغطية الصحية الأساسية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-02-296 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) لاسيما الكتاب الثالث منه، الباب الأول المتعلق بشروط الاستفادة من خدمات المساعدة الطبية.

الجدول رقم 1 : شروط الاستفادة من نظام التغطية الصحية الإجبارية (AMO) ونظام المساعدة الطبية (RAMED)

نظام المساعدة الطبية (RAMED)	نظام التغطية الصحية الإجبارية (AMO)	معيار الاستفادة
محدد على أساس المجال الترابي للمستفيد (قروي - حضري)	معتم على المستوى الوطني	
<ul style="list-style-type: none"> المجال الحضري: يجب أن يتوفر كل فرد من أفراد الأسرة على دخل سنوي يقل عن 5650 درهم، ثم أن يساوي مجموع النقاط المتعلقة بالشروط السوسيو اقتصادية للأسرة أو يقل عن 11 نقطة. المجال القروي: أن يساوي مجموع النقاط المتعلقة بالمتلكات أو يقل عن 70 نقطة بالنسبة لكل فرد مكوّن للأسرة، إضافة إلى الظروف المعيشية للأسرة التي يجب أن يساوي مجموع النقاط السوسيو اقتصادية أو يقل عن 6 نقاط. 	يساوي أو يقل عن عتبة 9,3264284 وفق الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة	المؤشر الاجتماعي والاقتصادي
<ul style="list-style-type: none"> 120 درهم سنويًا بالنسبة للفرد 600 درهم سنويًا بالنسبة للأسرة 	لم يتم بعد تحديد قيمة المساهمة بالنسبة للأشخاص الذين تجاوزوا عتبة المؤشر الاجتماعي والاقتصادي ولا يمارسون أي نشاط مهني ولا يحققون أي مدخول مادي	قيمة المساهمة

المصدر: من إعداد الباحثين وفق المعطيات الرسمية

يكشف الجدول أعلاه أن شروط الاستفادة من التغطية الصحية انتقلت من المحدد الترابي الذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل من المجال الحضري والقروي على حده من حيث الدخل السنوي والملكات والظروف السوسيو-اقتصادية في نظام راميد، إلى المحدد الوطني في النظام الجديد وفق مؤشر موحد يدعم الأشخاص غير القادرين على الاشتراك في إطار "AMO تضامن"، بينما لم يتم بعد تحديد قيمة الاشتراك بالنسبة للأشخاص الذين تجاوزوا العتبة المحددة، وليس لديهم أي مدخول مادي. مما يوضح أن نظام التغطية الصحية الإجبارية يشترط تسجيل جميع أفراد الأسرة لاحتساب المؤشر، وهو ما يجعله مرتقعا مقارنة بنظام راميد الذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجال الترابي. لذلك فصلت فئة من الباعة المتجولين الانتظار لاكتشاف تجارب أقربائهم وأصدقائهم مع النظام الجديد، والوقوف على مدى جدية المشروع في دعم الباعة المتجولين فيما يتعلق بالتغطية الصحية -

ويرجع الدكتور سعد الدين إيكمان هذا التذبذب في انخراط الباعة المتجولين في النظام الجديد إلى "مشكل عدم الثقة... ويجب أن تقوم الدولة بالتواصل مع هذه الفئة وشرح هذا النظام الجديد بلغات بسيطة (الأمازيغية، الدارجة)، والقيام بحملات تحسيسية، وزيارات ميدانية، هذا ما سيعطينا نسج هذه الثقة وأن تكون الرؤية واضحة لهؤلاء الباعة، باعتبار أن نسبة مهمة منهم ليس لهم مستوى دراسي كبير، خصوصا وأن لهم تجارب مع المستشفيات والإدارات العمومية بصفة عامة؛ إذن ليست لديهم تجربة إيجابية في هذا الشأن، وهذا يؤثر على تمثلاتهم وسلوكهم". علاوة على ذلك، فإن طلب تقديم وثيقة الحساب البنكي لتلقي نسبة من التعويضات عن الرعاية الصحية والأدوية المؤدى عنها، أدخل ارتياها لدى الباعة

المتجولين بالاقطاعات المحتملة من حساباتهم؛ خاصة وأن معاملتهم المالية غالباً ما تكون بشكل تقليدي في عمليات البيع مع المزودين، أو أواخر بعض الأرباح. وهو ما نستشفه لدى بائع قصب السكر الذي حاول التسجيل في النظام الجديد للتغطية الصحية الإجبارية:

" بدأت إجراءات التسجيل، لكنني توقفت ولم أكمل كل المراحل، لأن أحد معارفي قال لي إنه بعد أن قام بالتسجيل في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد تم تحويله إلى النظام الصحي الجديد، أصبحوا يطالبونه بأداء اشتراك شهري (100 درهم تقريبا، ما يعادل 10 دولار)، والمشكل أنه لا يتوفر على أي أموال ولا عمل قار..... هذا النظام لا يصلح للجميع، يصلح فقط لمن يتوفر على مدخول قار، أما الذين مثلنا لا يصلح لهم هذا النظام الجديد."²¹

- عبد الفتاح (35 سنة)

تزامنت هذه المرحلة مع الظروف الصعبة التي تمرّ بها العمالة غير المهيكلة بفعل التضخم، وارتفاع أسعار المواد الأساسية. إذ بيّنت نتائج البحث الدائم حول الظرفية لدى الأسر، المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط، أن مستوى ثقة الأسر عرفت خلال الفصل الأول من سنة 2022 تدهورا حاداً. إذ صرحت 48,5% من الأسر، خلال الفصل المذكور أن مداخيلها تغطي مصاريفها، فيما استنزفت 47,4% من الأسر من مدّخراتها أو لجأت إلى الاقتراض، ولم يتجاوز معدّل الأسر التي تمكّنت من أواخر جزء من مداخيلها نسبة 4,1%. وهكذا استقرّ رصيد آراء الأسر حول وضعيتهم المالية الحالية في مستوى سلبي بلغ ناقص 43,3 نقطة مقابل ناقص 40,4 نقطة خلال الفصل السابق، وناقص 34,4 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية. وذلك في ظل ارتفاع أسعار المواد الأساسية، ورفع نسبة الفائدة إلى 3% للحدّ من التضخم حسب بنك المغرب²².

لذلك، اصطدم طموح تعميم التغطية الصحية للجميع في مستهلّ انطلاقته بشكل رسمي، في دجنبر سنة 2022، بحواجز بنيوية، إذ لم تتم الاستفادة بشكل كلي من هفوات البرامج السابقة، في ظلّ التركيز على الماكرو وعدم إعطاء أولوية قصوى للميكرو، من أجل بناء نظام صحيّ صلب يخفف من حدّة حواجز النفاذ إلى مجال الصحة، وتقادي هدر مزيد من الزمن اليومي، والعبء النفسي والماديّ الذي يرافق المواطن في هذه السيرورة.

وأشار المجلس الأعلى للحسابات في تقريره السنويّ برسم سنة 2021²³، إلى أنّ تباطؤ وتيرة اعتماد المنظومة القانونية التي تؤطر التغطية الصحية في نظامها الجديد، لاسيّما تعديل قانون الضمان الاجتماعي، ومراجعة حكامه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تدبير مختلف أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض أدّى إلى تثبيت الباعة المتجولين للصور النمطية عن النظام الصحيّ، وما يرافقه من تحديات في النفاذ إلى الخدمات الصحية، باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان الذي يضمنه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية²⁴ علاوة على الفصل 31 من دستور 2011.²⁵

21 المبلغ المكتوب هو تقريب حسب ما هو رائج في المؤسسات ذات الصلة. ولكن لم يتمّ تحديد قيمة الاشتراك بعد (الباحثان).

22 المندوبية السامية للتخطيط. مذكرة إخبارية حول نتائج بحث الظرفية لدى الأسر في الفصل الأول من سنة 2022.

23 المجلس الأعلى للحسابات. التقرير السنوي برسم سنة 2021، والذي صدر في مارس 2023.

24 OHCHR, WHO. *The Right to Health*, Fact Sheet No. 31, 2008

25 جاء في الفصل 31 من دستور المملكة المغربية 2011 (تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنن، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية...)

2. أنظمة التقاعد

أما بخصوص السؤال المتعلق بالانخراط في أنظمة التقاعد، فقد أبدى أغلب الباعة المتجولين رغبتهم في الحصول على التقاعد في مرحلة الشيخوخة، لما له من فضل في الحصول على معاش يؤمن لهم حاجيات المعيش اليومي، وفي الاستفادة من تأمين التغطية الصحية والتعويضات العائلية فمع توالي السنوات والتقدم في السن، خصوصا، يصعب عليهم مواصلة العمل في الشارع وممارسة أنشطتهم الاقتصادية لما يتطلبه ذلك من جهد بدني ومعنوي بالنظر إلى التحديات التي يفرضها القطاع غير المهيكل. ورغم ذلك فهناك تباين بين من يريد المساهمة في أنظمة التقاعد وفق شروط معقولة تأخذ بعين الاعتبار وضعية الهشاشة الاجتماعية للباعة، وبين من يفكر فقط في تأمين حاجياته اليومية، وليست لديه القدرة على المساهمة في نظام التقاعد.

"نعم أفكر في التقاعد وأسعى إليه، لكنهم يطلبون أن أساهم شهرياً وأنا لا أضمن
مدخولي الشهري وبالتالي كيف يمكن أن أساهم كل شهر، أريد تقاعداً، لكنني لست
على استعداد للمساهمة فيه"

- عبد الرحيم (49 سنة)

تواجه أنظمة التقاعد في المغرب، في السنوات الأخيرة، عجزاً مالياً واختلالات متفاقمة، إذ أشارت دراسة للمرصد المغربي للعمل الحكومي أنّ الصندوق الوطني للتقاعد يعاني من عجز يساوي 7,8 مليار درهم. وسوف يحتاج إلى 14 مليار درهم بما يعادل 1.4 مليار دولار سنوياً لمواصلة الوفاء بالتزاماته. بالنظر إلى حجم الدين الضمني الحالي المرتبط بالحقوق المكتسبة في الماضي. بينما تصل هذه القيمة إلى 3,3 مليار في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، و375 مليون درهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ممّا دفع الحكومة إلى العمل على اقتراح مشروع قانون يقضي برفع سنّ التقاعد إلى 65 سنة في القطاعين العام والخاص، لتجاوز الأزمة²⁶ الشيء الذي يطرح إشكالات حول مدى قدرة أنظمة الحماية الاجتماعية الحالية على دمج مختلف الفئات المهنية غير المصرّح بها، لاسيّما العمالة غير المهيكلة، بما يحفظ حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية أسوة بالجميع.

إنّ القانون المنظم للضمان الاجتماعي لا ينصّ إلى حدّ يومنا هذا على ما يجيز للباعة المتجولين وللعاملين في القطاع غير المهيكل بشكل عامّ الانخراط في الصندوق والاستفادة من خدماته²⁷، وهذا الأمر يشكّل عائقاً أمام إدماج هذه الفئة في الاقتصاد الوطني، وبالتالي كيف نتوقع من فرد لا نوفر له مجرد حقّه في الحماية الاجتماعية أن يساهم في نموّ وتطوير الاقتصاد؟ ولقد ظهر هذا الأمر جلياً خلال الأزمة الوبائية كوفيد-19 التي كشفت المشاكل الحقيقية للمجتمع، وعلى رأسها مشكل غياب الحماية الاجتماعية لفئة عريضة من المجتمع من بينها العاملون في الاقتصاد غير النظامي.

26 مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، ومرصد العمل الحكومي. تقرير حول "صناديق التقاعد في المغرب" الواقع والتحديات"، 02 مايو 2023.

27 انظر الظهير الشريف رقم 184-72-1 الصادر في 15 جمادى الثانية 1392 الموافق ل 27 يوليو 1972 الخاص بنظام الضمان الاجتماعي بعد تعديله وإتمامه.

الفصل الثاني: استراتيجيات الباعة المتجولين في مقاومة التحديات التي تواجههم في ضمان استمرار أنشطتهم

وفقا للمقابلات التي أجريناها، هناك تحديات رئيسية يواجهها الباعة المتجولون في تمارة، بعضها من صنع الإنسان وبعضها الآخر من صنع الطبيعة، وجميعها تحديات تؤثر على استقرار عملهم ومن ثم على مداخيلهم في المقام الأول.

أولاها السلطة المحلية²⁸، وثانيها الظروف المناخية وثالثها القدرة على التنظيم. وتلعب مجموعة هذه التحديات والمشاكل دورا في منع الباعة المتجولين من الاستمرار في ممارسة أنشطتهم الاقتصادية، وتجعلهم، باستمرار، أكثر عرضة للفقر وأقل حماية اجتماعية مقارنة مع أقرانهم في الاقتصاد النظامي. وأظهر عدد من البحوث والدراسات الميدانية أن هذه الفئة تواجه ظروف عمل قاسية وغير آمنة، كما أنها تعاني من ارتفاع معدل الأمية وغياب التكوين وتدني مستوى المهارات، ومداخل أقل ثباتا وديمومة، بالإضافة إلى أنهم يعملون لساعات أطول من المعتاد. كل هذا في ظل غياب نقابات معترف بها تدافع عن حقوقهم ومصالحهم، وعدم الاعتراف بهم قانونا وتشريعا؛ ما يجعلهم غير محميين اجتماعيا، ولذا تشكل الحماية الاجتماعية أولوية بالنسبة إليهم.

أولا: السلطة المحلية

اعتبر كل الباعة المتجولين الذين أجرينا مقابلة معهم أن أهم التحديات التي تواجههم خلال عملهم بالشارع هي السلطات المحلية بدرجة أولى والأمطار بدرجة ثانية. كان لابد أن نفهم كيف يمكن لهؤلاء الناس توفير قوتهم اليومي في حال تعرّضهم لهذه التحديات وهم في حالة توقّف عن العمل، وكانت أجوبتهم مقسّمة إلى ثلاثة أقسام: تستعمل الفئة الأولى مدّخراتها من أجل توفير القوت لأسرتها، وتلجأ الثانية إلى عائلتها، وتضطرّ الثالثة للاستدانة من أجل تجاوز أزمتهما:

"أكل من التوفير الذي يكون لدي، ويديرها الله."

- علي (35 سنة)

"أذهب إلى زيارة عائلتي الكبيرة إلى حين عودتي للعمل في الشارع مجدداً."

- حسن (25 سنة)

28 المقصود بـ "السلطة المحلية" في هذه الدراسة هو الجهاز الإداري الإقليمي الذي يساعد المجالس المنتخبة على إدارة الشؤون المحلية في تلك المدينة أو القرية وأيضا السهر على تنفيذ مختلف قرارات المجالس البلدية والجهوية، بالإضافة إلى المراقبة الإدارية، وتكون تابعة لوزارة الداخلية، وينظم أعمال هذا الجهاز الفصل 145 من دستور 2011 المغربي. للمزيد انظر الفصل 145 من دستور 2011 المغربي.

"ففي حالة توقفي عن العمل لأيّ سبب أُضطرّ للاستدانة من معارفي من أجل تدبير الوضع إلى غاية استئناف العمل، لذلك غير مسموح لنا بالتوقف إلا بسبب قوى قاهرة."

- عبد الرحيم (49 سنة)

يواجه الباعة المتجولون صعوبات عديدة أهمها حملات المصادرة التي تقوم بها السلطات المحلية والشرطة الإدارية²⁹، باعتبارهم، من وجهة نظرها، يستغلون الملك العمومي بشكل غير قانوني من أجل عرض سلعهم، دون حصولهم على تراخيص، خاصة وأنّ هذه الأخيرة تصنّف التجارة الجائلة على أنّها مشكل عويص لم تستطع أن تجد له حلاً³⁰، كما أنّهم "يعرقلون السير والجولان في الشارع العمومي وينتج عن هذه الفوضى ازدحام وضيق في الطريق العام"³¹. ولقد عايناً، نسيباً، هذا الأمر خلال البحث الميداني في مدينة تمارة، إذ تتسم بعض الشوارع بعدم الانتظام بين الراجلين والسيّارات وعربات البائعين.

"نعاني من مشاكل مستمرة مع السلطات المحلية، باعتبار أنّي أقوم بنشاطي التجاري في الشارع فأنا عرضة دائماً للمشاكل مع السلطة المحلية."

- عبد الفتاح (35 سنة)

"في الوقت الذي تقوم فيه البلدية بالحملة فإنهم يطلبون منا الابتعاد عن الشارع، وهذا الأمر يعطل نشاطنا الاقتصادي ويفرض علينا الانتظار إلى حين انتهاء تلك الحملة."

- عبد الله (54 سنة)

عندما تحدث هذه المداهمات وتتم مصادرة عربات الباعة المتجولين، فإنهم يدخلون في مشاكل أخرى من أجل استرجاعها، ويلتجئ أغلبهم إلى تقديم "مبالغ مالية غير قانونية" -حسب وصف بعض المستجوبين- من أجل أن يسترجعوا عرباتهم وأن يتركهم في حالهم لمدة معينة، والأمر دواليك.

ثانياً: الظروف الطبيعية

إنّ مصادرات السلطات المحلية ليست المشكلة الوحيدة التي تواجه الباعة المتجولين، فالظروف الطبيعية هي الأخرى تؤثرهم، خاصة منها الأحوال الجوية، ففي فصل الشتاء وعندما تكون الأمطار غزيرة يضطرون إلى عدم الخروج إلى الشارع وإلى عدم العمل، وهذا ما أكده عبد الرحمن (53 سنة) بائع "الكران" (أكلة شعبية)، عندما صرّح أنّه لا يشتغل بتاتا في أيام

29 الشرطة الإدارية هي جهاز إداري يمكن الإدارة من التدخل للحفاظ على النظام العام بكافة مدلولاته. كلّ الجماعات الترابية والبلديات تتوفر على جهاز الشرطة الإدارية لمراقبة وتتبع احترام مختلف التدابير المتخذة في تلك الجماعة الترابية للحفاظ على نظامها العام. (للمزيد انظر القانون التنظيمي للجماعات 14.113).

30 رأي المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي حول الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للباعة المتجولين، 2021، ص 05.

31 بوخرخيص فوزي، "العمل غير المهيكّل: المغرب"، منشورات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، 2016، ص 457.

المطر، فالأمطار تفسد سلعته لذلك يتوقّف عن العمل ويصبح بلا دخل طيلة استمرار هطولها -تصل في بعض الأحيان إلى أسبوع كامل-، وخلال هذه الفترة يحاول كلّ فرد من هؤلاء الباعة تدبير أموره المادية بطرقه الخاصّة، في غياب تامّ لأيّ مساعدة من الدولة.

إنّ تخوّف الباعة المتجولين من التوقّف عن العمل ومن عدم القدرة على توفير قوت أسرهم هو أكبر هواجسهم وهاجس نسبة هامّة من الشعب من ورائهم. إنّنا نتحدّث عن 44% من الشعب المغربيّ الذين يشعرون بالقلق من نفاذ الغذاء قبل أن يستطيعوا توفير المال لشراء آخر، وفق دراسة أجرتها شبكة البارومتر العربي³². وبالتالي فالباعة المتجولون كفتة هشة لا تضمن مدخولا قارّاً بشكل دائم، هم الأكثر عرضة لهذا الوضع، وطبيعيّ أنّهم يسعون بكلّ قوتهم وبمختلف الطرق لأن لا يتوقّفوا عن العمل في الشارع.

ثالثاً: التنظيم كاستراتيجية لمواجهة التحديات

يغلب على العلاقة بين الباعة المتجولين في الشارع طابع التضامن والتعاون بحكم أنّهم يعانون من نفس المشاكل، خاصّة بعد أزمة كوفيد-19 التي سلّطت الضوء على مدى هشاشة هذه الفئة وانعدام توفّر أيّ حماية اجتماعيّة لها³³. هذه الظروف المشتركة خلقت نوعاً من الروح التضامنيّة فيما بينها.

يضمّ اقتصاد الشارع نسبة مهمّة من الاقتصاد غير المهيكل وعدداً كبيراً من العاملين فيه، إذ تبلغ نسبة العاملين في هذا القطاع 28,7% من إجماليّ القوى العاملة، علماً أنّ هذه الفئة مستبعدة من خدمات الحماية الاجتماعيّة³⁴. وهذا يُوحى بأنّ الشارع مزدحم وفوضويّ والباعة يتواجدون فيه بشكل اعتباطيّ، لكنّ ذلك غير صحيح، فالشارع يتوفّر على نظام خاصّ به، أساسه توافقات شفهيّة - مع بعض الاستثناءات- تنظّم عمله وطريقة توزيع الباعة المتجولين على طرفيه. وعلى سبيل المثال، فإنّ أماكن هؤلاء الباعة معروفة في أوساطهم ولا يستطيع أحد أن يتجرّأ على مكان بائع آخر دون إذنه، وأيّ بائع متجول جديد في الشارع مطالب بالبحث عن مكان شاغر لعرض سلعته أو نصب عربته، وبعد مدة معيّنة تصبح تلك البقعة خاصّة به لممارسة نشاطه الاقتصاديّ في الشارع، ويستمرّ الأمر بهذا الشكل.

"أبيع وأشتري في الشارع منذ أكثر من 25 سنة، أصبح هذا المكان الذي أتواجد فيه منذ عشر 10 سنوات، فهو معروف بين الباعة ولا يستطيع أحد أن يتجرّأ عليه، وحتى إذا غبت وجاء أحدهم يحاول أن يأخذه لن يتركه جيرانني من الباعة المتجولين".

- مريم (65 سنة)

ومع ذلك، فهناك بعض الاستثناءات من الباعة المتجولين الذين لا يحوزون بقعا معروفة خاصّة بهم في الشارع، بل يقبلون كلّ يوم ويبحثون عن مكان فارغ لا يخصّ أحداً لعرض سلعهم، وهذا ما يقوم به محمّد (45 سنة) يوميّاً، فهو يختار مكاناً ما بشكل اعتباطيّ شرط ألا يكون لأحد الباعة المعروفين ويعتمد إلى استغلاله.

Arab Barometer VII, **Morocco report**, October 2022, pp 07. https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVII_Morocco_Report-ENG.pdf 32

نفس المرجع السابق، ص 04. 33

لياء الغاز، ياسمين بوزينب. القطاع غير المهيكل: الخصائص الرئيسيّة ووتيرة التطوّر، مختصرات المندوبيّة السامية للتخطيط، عدد 16، 02 مارس 2021، ص 01. 34

كانت الحاجة إلى التنظيم من أجل التضامن في مواجهة التحديات أساس تفكير الباعة المتجولين بمدينة تمارة لإحداث إطار قانوني والانخراط فيه دفاعا عن مصالحهم وعن حقوقهم. في سنة 2017 اتفقت مجموعة من العاملين في الاقتصاد غير المهيكّل في مدينة تمارة على إحداث جمعية تحت اسم "مولاي علي الشريف للتنمية"، غرضها الأساسي الدفاع عن مصالح الباعة المتجولين، والترافع عن حقوقهم. وقد بلغ عدد منخرطيها، حسب كتابها العام، زهاء 300 منخرط، ويرجع ضعف عدد المنخرطين إلى أنّهم ليسوا جميعا راغبين في الانضمام لهذه الجمعية ليقينهم بأنّها لن تحلّ مشاكلهم.

قامت هذه الجمعية بمحاولات من أجل الدفاع عن مصالح الباعة المتجولين في مدينة تمارة وأهمّها التواصل مع مختلف المؤسسات المتدخّلة، حسب ما أكّده السيّد الحّجّاري الكاتب العام لجمعية مولاي علي الشريف للتنمية (52 سنة) عندما قال: "قمنا بمراسلة وزارة الداخلية، والديوان الملكي، ورئاسة الحكومة...، مدينة تمارة هي المدينة الوحيدة في المغرب التي لا يوجد فيها سوق نموذجي. فالمجلس البلدي غير ملتزم بتاتا، وكذا المنتخبون الذين يطلقون وعودا كاذبة أثناء فترة الانتخابات. لقد تمّ التوقيع على الميزانية الخاصة بالباعة المتجولين لاستثمارها في تحسين أوضاعنا.

و"رغم أنّه لا توجد أذان صاغية"، لكنّ هذه الجمعية تسعى إلى تحقيق أهدافها بمختلف الوسائل التي تتوفّر لديها، فمثلا يقومون في بعض الأحيان بالتضامن عندما يكون أحد أعضائهم في ضائقة ماليّة أو في حاجة لاستشفاء عاجل. إلا أنّ هذا النوع من التضامن قد قلّ بشكل ملحوظ مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وكثرة المشاكل، وأصبح كل بائع منعقلا على نفسه من ناحية. ومن ناحية أخرى لم يحظ هذا الإطار القانوني بالثقة الكاملة للباعة المتجولين خاصّة بعد مرور عدد من السنوات دون أن يتحقّق أيّ شيء في نظرهم، وأخذ عدد كبير منهم ينسحب ولا يهتمّ بالانخراط فيها، ونستشفّ هذا الأمر لدى كلّ من السيّد الكبيرة والسيّد العوني:

"نعم، كنّا نقوم بالتضامن فيما بيننا، ولكن اليوم أصبح كلّ شيء صعبا في زمن غلاء الأسعار، وتوالي المناسبات، رمضان، ثمّ عيد الفطر، ومقبلون على العيد الكبير، ومصاريف المدرسة كما أنّ الدعم الذي يكون موجّها للفئات الفقيرة في بعض المناسبات يكون بالعلاقات الشخصية، وليس بشكل عادل للأشخاص المحتاجين فعلا".

- لكبيرة (55 سنة)

"أسمع أنّ هناك جمعية للباعة المتجولين، لكنني لم أنخرط فيها ولا أهتمّ بعملها".

- العوني (64)

بالرغم من وجود جمعية تهتمّ بهذه الفئة من الباعة، لكنّها تبقى غير كافية مقارنة بنقابة تحتضنهم وترافع عن مطالبهم، وهم لا يحظون بها. وفي هذا السياق تؤكد النقابية والمستشارة الجماعية بمدينة تمارة الأستاذة فاطمة أفيد، بخصوص مسألة تواصل النقابات العمالية مع الباعة المتجولين للاستماع إلى مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية والدفاع عنها، بأنّ هناك "نقاشا في الموضوع، في ظلّ غياب نقابة خاصّة بالباعة المتجولين، وبالتالي أنّ الأوان لخلق تنظيم نقابي يوحدّ متطلباتهم الاجتماعية والاقتصادية (التقاعد، التغطية الصحية...)، كما هو الحال بالنسبة للباعة أصحاب المحلات".

رسم تلخيصي: للتحديات وتأثيرها على الحماية الاجتماعية



إن هذه التحديات تؤثر مباشرة على الباعة المتجولين خاصة على استقرارهم ومدخولهم اليومي، بالرغم من محاولتهم للتصدي لهذه المشاكل لكن ذلك لم يكن كافٍ. في ظل غياب أية حماية اجتماعية ولا تغطية صحية لهم فهم عرضة هم وأسرتهم دائماً للخطر (عدم توفير الغذاء؛ عدم إمكانية الاستشفاء...)

الفصل الثالث: تأثير المؤسسات الدولية المانحة على ديناميّة تمويل برامج الحماية الاجتماعيّة للباعة المتجولين

تلعب المؤسسات الدوليّة المانحة دورا بارزا في توجيه السياسات التنمويّة لدول العالم الثالث، عبر آليّة القروض الماليّة التي يتمّ توجيهها واستثمارها تحت وصايتها في مجالات اجتماعيّة واقتصاديّة تستجيب لمتطلّبات البلاد، وتساعد على تجاوز المشاكل التي تعوق سيرورة التنمية فيها. ويندرج المغرب في هذه الديناميّة لا سيّما مع صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ كشركاء بارزين في توجيهه بوصلة برامج الدعم الاجتماعيّ، وبنية الاقتصاد الوطنيّ عموما. فهي تنظر إلى الحماية الاجتماعيّة، من منظور تكلفة الميزانيّة، لا كحماية من تقلّبات الحياة؛ بما أنّها تغفل عن الأثر التضخميّ لتفكيك منظومة الدعم الشامل، وهو أثر يطال بشكل مباشر الفئات الهشّة والفقيرة³⁵، خاصّة فيما يتعلق بإلغاء الدعم على المحروقات، والتخفيض التدريجيّ لدعم غاز البوتان من طرف الدولة مستقبلا - واستبدال تلك الأنظمة بأنظمة الدعم القائم على الاستهداف، والتي تهدف إلى إيصال بعض أنواع الدعم إلى أفقر الفقراء.

ومن بين البرامج الموجهة للفئات الهشّة والفقيرة التي ساهم البنك الدوليّ في دعمها، نجد نظام المساعدة الطبيّة راميد، وبرنامج تيسير لدعم ت مدرّس الأطفال، والتي لم تقدّم سوى مساعدة محدودة في مجاليّ الصّحة والتعليم، ولم تكن قادرة بأيّ حال من الأحوال، على التعويض عن تدهور القدرة الشرائيّة الناجم عن نهاية دعم الطاقة والغذاء، مقابل تحقيق الهدف الأسمى المتمثّل في خفض الإنفاق العامّ على المجال الاجتماعيّ، والدفع نحو مساهمة المواطنين في النفقات الخاصّة بالحماية الاجتماعيّة. إذ أدّى ارتفاع أسعار الطاقة إلى خفض عجز الميزانيّة بنسبة 0.6% من الناتج الداخليّ الخام سنة 2012، كما أنّ إلغاء دعم المنتجات النفطية في أواخر سنة 2015، لم تنتج عنه أيّ اضطرابات اجتماعيّة³⁶.

ولإعادة النظر في إشكالية الاستهداف في برامج الدعم الاجتماعيّ، أوصى البنك الدوليّ في تقييمه لبرنامج راميد بإحداث السجّل الاجتماعيّ الموحد لتحسين شبكات الأمان الاجتماعيّ، ومن أجل ضمان فعاليّة أكثر في توفير الحماية الاجتماعيّة للأشخاص المستحقين. وهو ما استجابت له الحكومة المغربيّة بعد حصولها على قرض من البنك الدوليّ بقيمة 100 مليون دولار، لتطوير أنظمة الاستهداف في البرامج الاجتماعيّة سنة 2017³⁷. إذ تمّت المصادقة على مشروع قانون إحداث السجّل الاجتماعيّ الموحد في سنة 2020³⁸، كبادرة جديدة لمسار الإصلاح الذي يصبو إلى إعادة النظر في تدبير برامج الدعم الاجتماعيّ وتنفيذها على أرض الواقع، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، والمتمثّلة في الرفع من مردوديتها على الفئة المستهدفة؛ وهو ما تجسّد في ورش تعميم الحماية الاجتماعيّة.

35 جيهان شندول، شفيق بن روبين، ليث العجلوني، بتينة الفالسي، وجمال العزواوي. "بلا غطاء... دور صندوق النقد في تقليص الحماية الاجتماعيّة: دراسات حالة من تونس والأردن والمغرب"، مؤسّسة فريدريش إيبتر، 2022. ص 130.

36 نفس المرجع، ص 129.

37 "150 مليون دولار لتعزيز البرامج الاجتماعيّة ودعم مؤسسات الأعمال الصغيرة في المغرب"، نشر في موقع البنك الدوليّ ف 2017/03/10، تمّ الاطلاع عليه في 2023/05/12، في <https://t.ly/lvUA>

38 مشروع قانون رقم 72.18 يتعلّق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعيّ وبيانات الوكالة الوطنيّة للسجلات.

يمكن القول بأنَّ المحدّثات الجديدة للاستهداف في برامج الدعم الاجتماعيّ من بين أهمّ الأسباب التي دفعت فئة من الباعة المتجولين إلى عدم التسجيل في نظام التغطية الصحيّة، لكونها لا تعفي أحداً من تاديّة واجب الاشتراك، ما يجعلهم يفضّلون نظام راميد الذي أتاح لفئة واسعة من تقليل نفقات النفاذ إلى الخدمات الصحيّة. الشيء الذي يثقل كاهل الأسر باعتبارها المساهم الأوّل في تمويل المنظومة الصحيّة الوطنيّة بنسبة 45,6%، وترتفع هذه النسبة إلى 59,7% في حالة إضافة المساهمة المباشرة السنويّة في اشتراكات التأمين الصحيّ³⁹. وذلك رغم محاولات الحكومة رفع ميزانيّة قطاع الصّحة إلى 7% من الموازنة العامّة لسنة 2023⁴⁰، والذي يظلّ دون ما توصي به منظّمة الصّحة العالميّة والمقدّر بـ 12% من الموازنة العامّة⁴¹.

خلال حديثنا مع الباعة المتجولين حول مدى معرفتهم بأدوار المؤسسات الدوليّة المانحة في توجيه برامج الدعم الاجتماعيّ، عبّروا عن عدم درايتهم بهذه القضايا، نظراً لغياب قنوات تواصل مبسّطة تصل إلى مختلف الفئات الاجتماعيّة، وتوضّح سياسات الديون الخارجيّة للدولة، ومجالات استثمارها في تحسين المعيشيّ اليوميّ للسكان. ففي ظلّ غياب أيّ سياسة محليّة ذات أثر واضح على الباعة المتجولين لإدماجهم في الاقتصاد النظاميّ، وتوفير ظروف أمانة لضمان استدامة أنشطتهم الاقتصاديّة، فإنّ الإحساس بعدم التقدير و"اللا-أمن" قد تغلّب على مشاعر الباعة، في علاقة بمتطلبات العيش الكريم لأسرهم وأبنائهم حاضراً ومستقبلاً.

"أسمع عن البنك الدوليّ في الأخبار لكن لم أعتقد أنّ له علاقة بنا، وأعتبرها أمورا خاصّة بالدولة فقط."

- عبد الرحمن (53 سنة)

"لا علم لي بدعم البنك الدوليّ للبرامج الاجتماعيّة، لكن هذا ما يجب أن يكون في الواقع، لأننا لم نتوصّل بأيّ دعم من طرف جهة معيّنة، ونحن نقاتل يوميّاً لكسب لقمة العيش، حتّى إذا بعنا جيّداً لن أتجاوز مدخول 100 درهم (10 دولار) في اليوم."

- ناصر (43 سنة)

ما صادفنا أحدهم إلا وظهرت عليه علامات الإرهاق والهشاشة مع تراكم سنوات العمل في الشارع، خصوصاً وأنّ قلة قليلة من أبناء هذه الفئة تحصل على وظيفة قارّة ومستقرّة تضمن لها حياة كريمة، وتعينها على مساعدة والديها كشكل من أشكال ردّ الدين على التضحيات التي قدّموها لهم.

"أصبحنا نشغل على أبنائنا سواء في طفولتهم أو في شبابهم."

- زهرة (50 سنة)

Organisation Mondiale de La Santé & Ministère de La Santé. "Comptes Nationaux de La Santé", 2018. 39

وزارة الاقتصاد والماليّة: "قانون الماليّة لسنة 2023". 40

المجلس الوطنيّ لحقوق الإنسان. فعليّة الحقّ في الصّحة: تحديات، رهانات، ومداخل التعزيز، 2022. ص 37. 41

حسب مذكرة المندوبية السامية للتخطيط بخصوص سوق الشغل بالمغرب، فقد ازداد عدد العاطلين بـ 83,000 شخص بين الثلاثي الأول من سنة 2022 ونفس الثلاثي من سنة 2023، إذ مرَّ عددهم من 1,446,000 إلى 1,549,000 عاطل، وهو ما يمثّل ارتفاعاً بنسبة 6%. وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة عدد العاطلين بـ 67,000 في الوسط الحضري وبـ 16,000 بالوسط القروي. وهكذا ارتفع معدّل البطالة، ما بين الثلاثي الأول من سنة 2022 ونفس الثلاثي من سنة 2023، بـ 0,8 نقطة، ليمرّ من 12,1% إلى 12,9%42. ما يعني احتمال توجّه نسبة مهمّة من العاطلين إلى القطاع غير المهيكّل، بالنظر إلى ضعف مؤشّرات نظام الحكامة، ومراقبة الفساد، علاوة على ضعف جودة المؤسسات الاقتصادية والسياسية والرأسمال البشري⁴³.

وترتّب عن هذا الوضع أنّ الشباب والنساء هم الفئة الأكثر عرضة للبطالة رغم حصولهم على الدبلومات والشهادات العليا، وهو ما من شأنه أن يعوق قدرتهم على اكتساب المهارات والإسهام، على المدى الطويل، في مستقبل البلاد الاقتصادي والاجتماعي⁴⁴. ونجد أنّ لكلّ بائع حكايته التي دفعته إلى القطاع غير المهيكّل كمصدر لتوفير لقمة العيش، بدل العمل في شركات القطاع الخاصّ التي لا توفّر، من وجهة نظرهم، أجوراً كافية وظروفاً مواتية للعمل لذلك فإنّ تجربة ممارسة الأنشطة التجارية في الشارع تمكّنهم من اكتساب خبرة شخصية تتسم بنوع من الاستقلالية والقدرة على بناء مشروع ذاتي، بعيداً عن كلّ أشكال البيروقراطية والسلطة التنظيمية بين المؤجّر والأجير، وهم يؤمنون في النهاية بأنّ "الله هو الذي يفرّق الأرزاق بين عباده".

إنّ مشروعية المؤسسات الدولية المانحة للاهتمام بالجانب الاجتماعي في الدول التي تتمتع بقروض منها، ليس مجال إجماع وترحيب من الجميع، فهناك من يعتبر أنّ هذه المؤسسات تؤثر سلباً على تنمية البلدان وعلى وضعها الاجتماعي. يعتبر الدكتور سعد الدين إيكمان أنّ "هذه المؤسسات وراءها فكر ليبرالي، يؤمن أكثر بالأرقام وبمفاهيم مثل النجاعة والتنافسية والحكامة وغيرها، وهي تعتبر الاقتصاد غير المهيكّل خطراً محدقاً بالاقتصادات المحلية وجبت محاربتها؛ ودائماً عندما تريد أن تتدخل في دول معينة تتحدّث عن الممارسات الفضلى، وهذه الممارسات الفضلى غالباً ما تغيب عنها الخصوصيات السيوسيو-أنتربولوجية للدولة المعنية". ويعتبر، بالأساس، أنّ ضخّ أموال طائلة في مشاريع معينة لا يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية (كيف يرى المستفيد البرنامج، ما الفائدة التي سيجنيها، كيف يرى مستقبله...)، ويكون مصيرها في الغالب الفشل على أرض الواقع.

في المقابل ترى الفاعلة النقابية فاطمة أفيد أنّ البنك الدولي لا يقدّم أيّ برامج ذات مصلحة لمساعدة الباعة المتجولين، "والقروض التي يقدّمها موجهة لاستثمارات ومشاريع صغيرة يتمّ استردادها بفائدة ذات نسبة مرتفعة". واستدلّت بأنّ هناك دولا لم تلتجئ لهذه المؤسسات واستطاعت أن تجد حلاً لهذا القطاع. تقول: "مثلاً في أمريكا اللاتينية يتمّ إدماج الباعة المتجولين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كحلّ فعّال، لتنظيم الباعة والحفاظ على مكتسباتهم".

42 مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعيّة سوق الشغل خلال الفصل الأول من سنة 2023.

43 International Monetary Fund (IMF). "Informality, Development, and the Business Cycle in North Africa", Middle East and Asia Central Asia Department. June 2022. P 48.

44 Gladys Lopez-Acevedo, Gordon Betcherman, Ayache Khellaf, and Vasco Molini. Morocco's Jobs Landscape: Identifying Constraints to an Inclusive Labor Market, International Development in Focus, World Bank Group, 2021. P 6.

الفصل الرابع: انتقال الباعة المتجولين إلى الاقتصاد النظامي: وسيلة للحماية الاجتماعية أم لجمع الضرائب؟

إنّ تفاقم المضاعفات السلبية في القطاع الاقتصاديّ غير المهيكل بالمغرب خلال جائحة كوفيد-19 وانعكاسها على العاملين فيه قد جعلت إعادة التفكير في مختلف البرامج والسياسات التي كانت تسعى إلى القضاء على هذا القطاع، وتحويله إلى القطاع المنظم مسألة بالغة الأهمية. فقد ظهرت العديد من النتائج السلبية خلال فترة جائحة كورونا منها: ارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة؛ وترك جزء كبير من المواطنين غير المؤمنین عرضة للمخاطر الصحيّة والاجتماعية؛ وانخفاض مستوى الإنتاج وتعطل مسار النمو. كلّ هذه النتائج ظهرت جلياً خلال فترة الحجر الصحيّ سنة 2020، وجعلت العاملين في القطاع غير المهيكل هم الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس حينها، وذلك لعدم قدرة هذه الفئة على التوقّف عن العمل باعتباره مصدر رزقها الوحيد. وإذا ربطنا هذا الأمر بعدم تمتّع أغلبهم بتغطية صحيّة واجتماعية، فإنّ ذلك يجعلهم بدون أيّ غطاء أو حماية من مخاطر الأوبئة والكوارث الطبيعية.⁴⁵

إنّ إعادة التفكير في وضع سياسات أكثر فاعليّة من أجل تأهيل الباعة المتجولين وإدماجهم في القطاع الاقتصاديّ المهيكل وتوفير حماية اجتماعية حقيقية وعلى رأسها التغطية الصحيّة، قد أصبح ضرورة ملحة لحفظ كرامة هؤلاء المواطنين والمواطنات وتفادي أخطاء الماضي، بالإضافة إلى إمكانية دفع وتيرة النمو الاقتصاديّ والرفع من نسبة مداخيل الضرائب لفائدة البلاد، خصوصاً وأنّ هذا الاقتصاد يشكّل نسبة 31,3% من الناتج الداخليّ الإجماليّ في سنة 2018.⁴⁶

أدرك أغلب الباعة المتجولين الذين قابلناهم على رغبتهم في الانتقال إلى الاقتصاد النظاميّ والقطع مع العمل غير المهيكل، باعتبار أنّه يسبّب لهم مشاكل دائمة مع السلطات المحليّة ومع غيرها.

"يمكن أن يقوموا بإنشاء أسواق نموذجية ونظامية، تنظم عملنا وتسهّل حياتنا الاقتصادية وتحفظ كرامتنا. يعني أنا مستعد للانخراط في هذه المبادرة لتنظيم نشاطي الاقتصادي، لكن يجب أن تكون واضحة ومصّلحتنا نحن الذين نشتغل بالشارع وليس العكس".

- عبد الفتّاح (35 سنة)

يدفع الباعة المتجولون ضرائب غير مباشرة على استهلاكهم للسلع وتمتّعهم بالخدمات (إضافة إلى الرسوم لإصدار أيّ أوراق رسمية). وهي ضرائب رجعية إذ تمثّل نسباً أكبر من الدخل في الشرائح الدنيا للدخل، وتقلّ النسبة مع ارتفاع

45 Ibid., p.123. P 76.

46 LAHLOU Kamal, DOGHMI Hicham and SCHNEIDER Friedrich. *The Size and Development of the Shadow Economy in Morocco*. Bank Al-Maghrib, December 2020, p 04.

شرائح الدخل. ومع ذلك، عادة ما يُنظر إليه من قبل الدولة على أنه قطاع غير مهيكّل بشكل عام، وتشتغل فيه نسبة هامّة من المواطنين، ويحرم خزينة الدولة من الكثير من المداخل المحتملة التي يمكن أن تساهم في إنعاش الميزانية. فالعمل بشكل غير مؤطّر وعشوائيّ يجعل أموالاً كثيرة تضيق على الدولة -مثل الضرائب السنويّة التي يؤدّيها البائعون أصحاب الرخص والمحلات لفائدة البلديات، وكذلك الضريبة على الأرباح⁴⁷- وقد أظهرت المقابلات أنّ هؤلاء الباعة المتجولين مستعدّون للمساهمة في خزينة الدولة، وتآدية ما يتوجّب عليهم من ضرائب عندما ينتقلون إلى وضعيّة قانونيّة سليمة تحميهم وتحمي نشاطهم الاقتصاديّ، بل ويعتبرون أنّ الضرائب التي سيؤدونها في إطار ممارسة نشاطهم التجاريّ هي أمر عاديّ عندما تمّتعهم بحقوقهم. وهو ما يؤكّده في هذا الصدد:

"نعم نؤدّي الضرائب إذا أعطونا حقوقنا وسنؤدّي الواجبات."

- عبد الرحمن (53 سنة)

"أنا مستعدّ بكل فرح لذلك، وأشترط للقيام بهذا أن توفرّ لنا الدولة والسلطات المحليّة مكانا يحمينا من الشمس والعرء ويساعد أنشطتنا الاقتصاديّة على الاستقرار."

- علي (48 سنة)

أطلقت الدولة العديد من المبادرات من أجل إدماج هؤلاء العاملين في القطاع غير المهيكّل في الاقتصاد النظاميّ، أهمّها برنامج "المقاول الذاتي" فقد تمّ التنصيص على القانون رقم 13، 114 الخاصّ بهذا البرنامج، والذي يسعى أساساً إلى إدماج العاملين في القطاع غير المهيكّل ضمن القطاع النظاميّ وزيادة من نسبة ديناميّة التشغيل الذاتيّ خصوصاً لدى الشباب والنساء من أجل القضاء على البطالة. وكذلك إلى الرفع من معدّل المؤمنّين والمتمتّعين بالتغطية الصحيّة، والسعي إلى إدراجهم في أنظمة التقاعد.⁴⁸

لم يحقّق برنامج المقاول الذاتيّ الذي انطلق منذ سنة 2016 النتائج المرجّوة منه بعد، بل إنّ تقييماته الأولى تظهر أنّه، مثله مثل بقية البرامج التي جاءت قبله، يعاني من صعوبات في التطبيق على أرض الواقع. لقد كان أهمّ ما ميّز هذا البرنامج هو التغطية الصحيّة والانخراط في صندوق التقاعد، لكنّ ذلك لم ينجح كما كان مخطّطاً له ولم يفهم المواطنون المغزي الحقيقيّ منه ولم يلتزموا به، بالرغم من أنّ هؤلاء الباعة مستعدّون لأيّ مبادرة توفرّ لهم التغطية الصحيّة ومعاش التقاعد، لكنهم يعيشون أزمة ثقة في برامج الدولة وسياساتها. ويعتبر عدد منهم أنّ كل هذه المبادرات ليست سوى وسائل لسرقة أموالهم دون أن يستفيدوا حقيقة منها، ومن هنا فإنّ مسألة عدم ثقة هؤلاء الناس في الدولة أمر يعقّد التطبيق الناجح لأيّ برنامج، ويعسر تحقيق النتيجة المرجّوة التي تكون في الأساس لصالح المواطنين والمواطنات. هذه الرغبة والاستعداد للانخراط في الاقتصاد النظاميّ أظهرتها فاطمة بائعة الفطائر (38 سنة)، وأكّدت على أنّ زملاءها في الشارع من الباعة سيريحون بالفكرة، مادامت تصبّ في المصلحة العامّة. بينما رحّب محمّد (32 سنة) بهذه المبادرة لكن حسب شروط واقعيّة في ظلّ ضعف الثقة في المبادرات الرسميّة وفي وعود النخب السياسيّة المحليّة.

47 مزيد من الشرح حول الضرائب المرجّوة الأطلاق على الموقع الرسميّ للمديريّة العامة للضرائب: <https://t.ly/9Edh>

48 الإدماج الاقتصاديّ والاجتماعيّ للباعة المتجولين، مرجع سابق، ص 57.

"شخصيًا يظهر لي أفضل حلّ هو أن يوفّروا لنا محلاتّ داخل سوق موحدّ ونكون مهيكليين بصفة منظمة وقانونية، ويمنحونا رخصتنا وأوراقنا القانونية، لذلك أنا مستعدّ بشرط أن يكون الأمر حقيقيًا، وليس فقط كلاما على الورق."

- محمّد (32 سنة)

لقد أصبحت السلطات المحلية، في السنوات الأخيرة، تسعى إلى خلق وإنشاء "أسواق نموذجية"⁴⁹ من أجل نقل هؤلاء الباعة المتجولين إليها، كمشاهدة لإدماجهم في اقتصاد منظمّ يحميهم من مختلف المشاكل والعراقيل التي تواجههم، حيث يتمّ تمكين البائعة المتجولين من محلاتّ تجارية داخل هذه الأسواق وتسجيلهم داخل سجلاتّ السلطات المحلية، ليكون عملهم قانونيًا ويعملون دون أن يتعرّضوا لأيّ مضايقات من السلطات العمومية.

في هذا السياق أكدّ الباعة المتجولون أنّ السلطات المحلية قامت بإحصائهم وتسجيل أسمائهم في مناسبتين على الأقلّ، دون تقديم مزيد من التوضيحات. إلا أنّ المؤكّد هو أنّ "الجوطية في طريقها للزوال"⁵⁰ خاصّة بعد حملة إعادة هيكلة مدينة تمارة، بداية بهدم دور الصحف، وإعادة إسكان قاطنيها منذ أبريل الماضي، ونقلهم إلى مدينة الصخيرات التي تبعد عن مدينة تمارة حوالي 20 كيلومترا. أثّرت هذه العملية، أولاً، وبشكل سلبيّ، على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لفئة كبيرة من الساكنة الذين يمثلون نسبة هامة من الباعة المتجولين، نظرا لزيادة تكاليف التنقل إلى السكن الجديد في مدينة الصخيرات، وابتعادهم عن ممارسة أنشطتهم الاقتصادية في مدينة تمارة، ما أحدث فراغا وتراجعا في أعداد الباعة في الشارع، وقد لاحظنا هذا الفرق مقارنة بالأشهر القليلة الماضية. كما أثّر، ثانيا، على الحركة الاقتصادية وأدّى إلى تراجع القدرة الشرائية للساكنة المحلية في زمن ارتفاع الأسعار في المغرب خلال هذه السنة.

إنّ الباعة المتجولين يأملون في أسواق نموذجية تمكّنهم من الاندماج في الاقتصاد النظامي، لكنهم يرفضون، أيضا، أسواقا تكون بعيدة عن الشوارع الرئيسية في المدينة والتي تعتبر شريان نشاطهم الاقتصادي. فهم يريدون أماكن يشعرون فيها بالأمان الاجتماعي والاقتصادي، ويعتبرون أنّ نقلهم إلى أماكن بعيدة عن المدينة ليس حلاّ لهم ولمشاكلهم. كما نستشفّ ذلك من كلام فاطمة بائعة الملابس:

"نعم، هذه الأيام هناك كلام يدور بين الباعة لنقلنا إلى مكان آخر، لكن بالنسبة لي هذا المكان هو الأفضل، لأنّه قريب من المنزل - وإذا نقلونا إلى مكان آخر بعيد، سيصعب عليّ التنقل وأنا امرأة مسنة، وبحوزتي العربية وثقل المنتجات التي أبيعها يوميا. لأنّي هنا أترك مستلزماتي بشكل آمن، وأرجع فقط الملابس إلى المنزل."

- فاطمة (53 سنة)

خلال لقائنا مع السيد الحجاري الكاتب العام لجمعية الباعة المتجولين بمدينة تمارة، أكدّ على أنّهم كإطار قانوني يدافع عن مصالح الباعة المتجولين، منفتحون على مقترح الأسواق النموذجية ويعتبرونه حلاّ جذرياّ لمشاكلهم، وأنّهم قاموا بالفعل

49 تسمّى أيضا أسواق القرب، وهي أسواق توفّر محلاتّ تجارية لمختلف الباعة المتجولين لعرض سلعهم وتكون داخل التجمّعات السكنية الكبرى وفي بعض الأحياء في نواحي المدينة. كما أن جل المدن المغربية تعرف الآن الأسواق النموذجية وتختلف نسبة نجاحها من مكان لآخر.

50 يطلق اسم "الجوطية" على أسواق غير نظامية في الشوارع الكبرى وبعض الأحياء في المدن، وتتكوّن غالبا من باعة متجولين.

بمراسلة وزارة الداخلية، والديوان الملكي، ورئاسة الحكومة... إلخ. من أجل هذا الأمر، فهم يرون أنّ مدينة تمارة هي المدينة الوحيدة في المغرب التي لا يوجد فيها سوق نموذجي.

ويؤكد الكاتب العام للجمعية أنّ كلّ الباعة المتجولين يريدون الانتقال إلى الاقتصاد النظامي والانخراط فيه وتأدية واجباتهم. يقول: "نعم نحن مستعدون لذلك، ولكن بشروط واقعية، ولا مشكل في تأدية الواجبات المفروضة والمساهمات المالية ويكون هناك دفتر تحمّلات فيما بيننا والجميع ملتزم بواجباته". يعتبر الحجاري أنّ المجلس البلدي لمدينة تمارة "غير ملتزم بتاتا"، وكذا المنتخبين الذين اعتبرهم "يطلقون وعودا كاذبة أثناء فترة الانتخابات" دون أي أثر يذكر بعد ذلك.

تعتبر المجالس المنتخبة بموجب القوانين التي تنظّم عملها المسؤولة الأولى عن إيجاد حلول لمثل هذه المشاكل، وقد عدّت الأسواق النموذجية، إلى حدّ ما، حلاً يمكن أن تقدّمه هذه المجالس. أجرينا مقابلة مع السيد زهير الزمزمي رئيس المجلس البلدي لمدينة تمارة، وعند سؤاله عن الأمر، كان جوابه أنّ المجلس يقوم بجهود جبّارة من أجل إيجاد حل لهذه الفئة التي تضررت بشكل كبير خلال الأزمة الوبائية كوفيد-19، لكن هناك مشكلة في الوعاء العقاري بالمدينة، فحسب تصريحه "لم نجد مكانا مناسباً لإنشاء سوق نموذجي، ونفكر حالياً في مختلف الاحتمالات من أجل حماية مصالح هؤلاء الباعة المتجولين".

في نفس السياق تؤكد المستشارة الجماعية فاطمة أفيد، أنّ هناك تجارب ناجحة في مدن أخرى من قبيل الدار البيضاء، يجب نقلها إلى مدينة تمارة، وتعتبرها حلاً مناسباً للعاملين بهذا القطاع غير النظامي من أجل إدماجهم في الاقتصاد الوطني، وتقول: "الأسواق النموذجية يجب أن تتميز بالمساواة والإنصاف في تسليم المحلات للباعة وفقاً لإحصاء من أجل حماية حقوق الجميع، وتفادي استفادة فئة غير مستحقة على حساب فئة أخرى... يمكن بناء أسواق وفق دفتر تحمّلات يحدده المجلس الجماعي لتمارة لحلّ المشكل دون الإضرار بحقوق الباعة وإدماجهم في الاقتصاد المهيكل، وتأدية الضرائب للمساهمة في الاقتصاد الوطني".

بالإضافة إلى الأسواق النموذجية، هناك تجارب ناجحة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الدول المتقدمة حسب الدكتور سعد الدين إيكمان، حيث يمكن للباعة المتجولين أن ينضوا في إطار تعاونية داخل القطاع المهيكل، توفر لهم الحماية الاجتماعية، ممّا يمكنهم من تطوير عملهم المشترك ويحقق منفعة اقتصادية واجتماعية في الآن ذاته. الشيء الذي يتطلب العمل على وضع إطار قانوني خاصّ بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يضاف إلى القانون المتعلق بتأسيس التعاونيات⁵¹.

خلاصة وتوصيات

يتبين مما تقدم أنّ السياسات العموميّة الموجهة للعمالة غير المهيكلة في المغرب لم تجد بعد مسارا واضحا، ينبني على حلول تلامس هموم الفئات الهشة والفقيرة، ويحقّق مطالبهم في الحصول على حماية اجتماعية آمنة ومستدامة، وفق ما تضمنه المواثيق الدوليّة والقوانين الوطنيّة. إذ خلصت الدراسة إلى أنّ الباعة المتجولين في مدينة تمارة لم ينخرطوا بشكل كبير في ورش الحماية الاجتماعيّة، نظرا لعدم استيعابهم للشروط التي تمّ وضعها للاستفادة من الخدمات الصحيّة وبرامج الدعم الاجتماعيّ، بما فيها قياس المؤشّر الاجتماعيّ والاقتصاديّ للأسر. وذلك في ظلّ غياب إطار قانونيّ يحميهم ويخفّف عنهم عبء التحدّيات اليوميّة التي تواجههم في بيع سلعهم في الشارع منذ عقود مضت، والوصم الذي يرافقهم باعتبارهم خارج القانون في أعين السلطات المحليّة رغم محاولاتهم للتواصل مع مختلف الفاعلين المؤسّساتيين والحكومة لإيجاد حلول ناجعة لهم، لكن دون نتيجة تذكر على أرض الواقع، وغياب صورة واضحة لمصيرهم في المستقبل.

وفي هذا الشأن يمكننا تقديم توصيات ومقترحات مستخلصة أساسا من المقابلات مع الباعة المتجولين ومن خلاصات ونتائج الدراسة، وهي كالآتي:

- إعادة الاعتبار للباعة المتجولين عبر تبنيّ مقارنة تشاركيّة تحفظ حقوقهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة، من خلال الاستماع لهم ولمشاكلهم وللحلول التي يقترحونها؛
- تيسير انتقالهم إلى الاقتصاد النظاميّ وتقنين عملهم بشكل يساهم في استقرار نشاطهم الماديّ من خلال إعادة توزيعهم في محلات وأسواق داخل المجال الحضريّ، ثمّ تشجيع مساهمتهم في أنظمة التقاعد والنظام الضريبيّ من خلال تحفيّزات وتسهيلات؛
- التفكير في تنظيم الباعة المتجولين تحت غطاء الاقتصاد التضامنيّ والاجتماعيّ كحلّ لهيكلة عملهم واستفادتهم من الحماية الاجتماعيّة وكذا تحقيق المنفعة على المستويين الاقتصاديّ والاجتماعيّ؛
- إعادة التفكير في تقليص التأثير الداخليّ والخارجيّ للمؤسّسات الدوليّة المانحة في فرض شروط محدّدة لتقديم القروض الماليّة لمعالجة إشكالات العمالة غير المهيكلة؛
- صياغة البرامج الاجتماعيّة "وفق منطق شامل" يستحضر مختلف الأبعاد والسياقات التي تحيط بالمعيش اليوميّ، والخصوصيّات الثقافيّة لهذه الفئة في المجالات الحضريّة، وكذا بذل مجهودات أكبر في خلق قنوات التواصل معهم وشرح هذه البرامج الاجتماعيّة بشكل واسع لضمان فهمها من طرف الجميع؛

قائمة المراجع

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **المقاولة الذاتية رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المنظم**، 2021.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **مقاربة مندمجة للحد من الاقتصاد غير المنظم بالمغرب**، 2021.
- المكتب الإقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية، **العمل اللا نظامي في الدول العربية: منظور المساواة بين الجنسين وحقوق العمال**، 2008.
- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND، **العمالة غير المهيكلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، 2017.
- المندوبية السامية للتخطيط، **مذكرة إخبارية حول نتائج بحث الظرفية لدى الأسر في الفصل الأول من سنة 2022**.
- المجلس الأعلى للحسابات، **التقرير السنوي برسم سنة 2021**، والذي صدر في مارس 2023.
- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، ومرصد العمل الحكومي، **تقرير حول "صناديق التقاعد في المغرب: الواقع والتحديات"**، 02 مايو 2023.
- بوخريص فوزي، **"العمل غير المهيكل: المغرب"**، منشورات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، 2016.
- رأي المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي حول **الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للباعة المتجولين**، 2021.
- جيهان شندول، شفيق بن روين، ليث العجلوني، بتينة الفالسي، وجمال العزواوي، **"بلا غطاء... دور صندوق النقد في تقليص الحماية الاجتماعية: دراسات حالة من تونس والأردن والمغرب"**، مؤسسة فريدريش إيبرت، 2022.
- لياء الغاز، ياسمين بوزينب القطاع غير المهيكل: **الخصائص الرئيسية ووتيرة التطور**، مختصرات المندوبية السامية للتخطيط، عدد 16، 02 مارس 2021.
- مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول **وضع سوق الشغل خلال الفصل الأول من سنة 2023**.

- وزارة الاقتصاد والمالية: " قانون المالية لسنة 2023".
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان. **فعليّة الحقّ في الصحّة: تحديات، رهانات، ومداخل التعزيز**. 2022.
- المرسوم رقم 22,797، الصادر في 4 جمادى الأولى 1444 (29 نوفمبر 2022) **بتحديد عتبة نظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين عن تحمّل واجبات الاشتراك**.
- الظهير الشريف رقم 1-72-184 الصادر في 15 جمادى الثانية 1392 الموافق ل 27 يوليو 1972 الخاص **بنظام الضمان الاجتماعي بعد تعديله وإتمامه**.
- مشروع قانون رقم 72,18 يتعلّق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي **وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات**.
- القانون رقم 00-65 المتعلّق بنظام التغطية الصحيّة الأساسيّة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 296-02 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) لاسيما الكتاب الثالث منه، الباب الأوّل المتعلّق بشروط الاستفادة من خدمات المساعدة الطبيّة.
- "جلالة الملك يتّراس حفل إطلاق مشروع تعميم الحماية الاجتماعيّة وتوقيع الاتّفاقيات الأولى المتعلّقة به"، نشر في موقع الأمانة العامّة للحكومة المغربيّة في 14/04/2021. تم في 12/05/2023. في <https://4f4ai/rb.gy>
- "150 مليون دولار لتعزيز البرامج الاجتماعيّة ودعم مؤسّسات الأعمال الصغيرة في المغرب"، نشر في موقع البنك الدولي ف 10/03/2017، تم الاطلاع عليه في 12/05/2023، في <https://t.ly/lvUA>
- Arab Barometer VII, Morocco report, October 2022, pp 07. https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVII_Morocco_Report-ENG.pdf
- Asif M. Islam, Dalal Moosa, and Federica Saliola. Job Undone: Reshaping the Role of Governments toward Markets and Workers in the Middle East and North Africa, World Bank Group, 2022.
- Brunori, P., & O'Reilly, M. Social protection for development: A review of definitions. European University Institute, Paper No 29495. Firenze, Italy, 2010. P 11.
- Gladys Lopez-Acevedo, Gordon Betcherman, Ayache Khellaf, and Vasco Molini. Morocco's Jobs Landscape: Identifying Constraints to an Inclusive Labor Market, International Development in Focus, World Bank Group, 2021.

- International Labour Organization. National employment policies: A guide for workers' organisations, 2015.
- International Labour Organization. The Informal Economy and Decent Work: A Policy Resource Guide Supporting Transitions to Formality, 2013.
- International Monetary Fund (IMF). "Informality, Development, and the Business Cycle in North Africa", Middle East and Asia Central Asia Department. June 2022.
- Ismail Ait Bassou. Why Morocco's Youth Employment Policies Continue to Fail, Arab Reform Initiative, 2022.
- LAHLOU Kamal, DOGHMI Hicham and SCHNEIDER Friedrich. The Size and Development of the Shadow Economy in Morocco. Bank Al-Maghrib, December 2020.
- Messaoudi Abdelouahed. Problématique du commerce ambulante au Maroc : Contribution à La Restructuration d'une Activité Porteuse, Revue D'Etudes en Management et Finance D'Organisation. N°4 Décembre 2016.
- OHCHR, WHO. The Right to Health, Fact Sheet No. 31, 2008.
- Organisation Mondiale de La Santé & Ministère de La Santé. "Comptes Nationaux de La Santé ", 2018.
- Salma Hussein. Umbrellas for all: A guide for social protection tools and programmes. Friedrich-Ebert-Stiftung Middle East and North Africa, Tunisia, 2022.

